2003 of 10-0001a -2

مذكرة

- إنّ من أقسى النتائج التي خلفتها الحرب في لبنان هي آلاف المخطوفين والمفقودين من اللبنانيين ومن المقيمين على الأراضي اللبنانية .
- بالرغم من انقضاء ما يزيد عن ٢٧ عاماً على بدء الحرب ، وحوالي الإثنتي عشر عاماً على عمر السلم في لبنان ، ما تزال هذه القضية الإنسانية عالقة دون حل .
- أفضت التحركات والمطالبات التي قام بها أهالي المخطوفين والمفقودين ، بعد ثمانية عشر عاماً ، إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية في كانون الثاني من العام ٢٠٠٠ برئاسة العميد الركن سليم أبو إسماعيل مهمتها الاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم .
- أنهت هذه اللجنة عملها بعد ستة أشهر بتقرير أوصت بموجبه بإعلان وفاة كل من مضي على خطفه أربع سنوات وما فوق .
- في كانون الأول من العام نفسه ، أفرجت السلطات السورية عن ٥٤ شخصاً لبنانياً وعدداً من الفلسطينيين المقيمين في لبنان ، وتبين أنّ في عدادهم أشخاصاً من الذين أوصى تقرير اللجنة بإعلان وفاتهم ، ففقد عمل هذه اللجنة كل مصداقية علماً أنّ شكوكاً وتحفظات كانت قد أحاطت بجدية تقريرها من قبل الأهالي .
- على أثر عودة الأهالي إلى التحرك والمطالبة ، قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٠ تشكيل هيئة لتلقي مراجعات أهالي المفقودين .
- تنفيذاً لهذا القرار ، شكل رئيس مجلس الوزراء هذه الهيئة برئاسة الوزير فؤاد السعد ، وحددت لها مدة ستة أشهر لإنجاز عملها القاضي بتلقي طلبات المواطنين الذين يعتبرون ذويهم ما زالوا على قيد الحياة ، وحددت لها مدة ستة أشهر لإنجاز عملها على أن ترفع تقريراً بنتائجه إلى مجلس

2003 ا/10-0001b-ح

الوزراء .

- انقضت المهلة المحددة لعمل هذه الهيئة . فجدد لها ستة أشهر أخرى . تبعتها ستة أخرى أيضاً .
- انتهت المدة المددة لعمل الهيئة منذ ٧ حزيران ٢٠٠٢ دون أن تصدر التقرير المطلوب .
- منذ تشكيل هذه الهيئة . تعامل الأهالي معها بإيجابية وقدموا لها ما بملكون من معلومات وأدلة وأتوا بشهود .
- اتضح للأهالي . من خلال المقابلات التي جرت مع رئيس الهيئة . بأنه توفر لدى هذه الهيئة قرائن وإثباتات تشير إلى وجود عدد من المفقودين في سجون سوريا وإسرائيل . ويؤكد ذلك ما صرح به ممثل نقابة المحامين في هذه الهيئة الدكتور عبد السلام شعيب .

في كلمته التي ألقاها في النقابة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٠ بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين لحقوق الإنسان والتي جاء فيها : " تلقيت عشرات الاتصالات من الأمهات وذوي المفقودين . إنّ هؤلاء البؤساء الذين فقدوا أحباءهم قدموا إلى هيئة تلقي الشكاوى جميع الأدلة والبراهين على وجود ذويهم في أماكن معينة. سجلناها بكل أمانة . ولا نزال ننتظر اليوم التقرير النهائي الذي يضعه رئيس الهيئة. وإذا لم يضع التقرير النهائي . فبصفتي ممثل نقابة المحامين في الهيئة . سأرسل تقريراً عن كل ماجرى . إنّ هذه القضية إنسانيةوليست سياسية على الإطلاق . في إسرائيل وفي غير إسرائيل ثمة موقوفون وعلى الحكومة أن تعتني بهذا الموضوع " .

إنّ الهيئات الموقعة أدناه . وعلى ضوء ما تقدم . تطالب بما يلي :

١ - مطالبة الحكومة بتنفيذ قرارها لجهة الطلب من هيئة تلقي الشكاوى

JAN.10 '03 12:15PM

2003 01 10-0001 C-H

رفع تقريرها حالاً . والتخلي عن سياسة المماطلة المتبعة في التعامل مع هذه القضية .

٢- مطالبة الحكومة بنشر التقرير المذكور .

٣- اتخاذ الخطوات اللازمة المترتبة عن نتائج هذا التقرير .

إنّ من غير المقبول أن يجري تأخير إصدار هذا التقرير لأي سبب سياسي أو أمني محلياً كان أو إقليمياً . إذ لا يجوز الربط بين قضية محض إنسانية وأمور محض سياسية . كما من غير المقبول أيضاً التذرع بأنّ رفع التقرير إلى مجلس الوزراء سيؤدي إلى إقفال هذا الملف . إنّ من يقفل هذا الملف أو يبقيه مفتوحاً هم أهالي المخطوفين والمفقودين حصراً عندما تنجلي حقائق الأمور .

إننا لن نقبل إلا بتقرير جدي يتضمن التحقيقات والأدلة التي استندت إليها الهيئة الرسمية والمعلومات الدقيقة عن حالات المفقودين في لبنان وسوريا وإسرائيل .